التحليل التمييزي للهجرة غير الشرعية للشباب الريفي بإحدي قري محافظة البحيرة

أ.د/ فؤاد عبداللطيف سلامة* د/ خالد توفيق الفيل**
د/ أحمد إسماعيل محمود أبو سالم** أحمد محمود محمد عبدالحليم**
* قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنوفية.
** قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة دمنهور.

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالوصف والتحليل في إحدي قري مركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة حيث أن بها عدد كبير من الشباب المهاجرين بطريقة غير شرعية لدول أوروبا، بالإضافة إلي إرتفاع ميل الشباب الذين لم يهاجروا نحو الهجرة الخارجية سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية ويرجع ذلك إلي عدم توفر فرص عمل مناسبة لهم، والرغبة الملحة في تحسين مستوي المعيشة، بجانب المحاكاة والتقليد، مما كان له بالغ الأثر في محاولة إقدام الشباب علي المخاطرة بأرواحهم وبكل ما يمتلكوا مقابل وصولهم إلي أوروبا أو جنة الله علي أرضه كما يتخيلونها أو يسمعون عنها ممن خاضوا تجربة ناجحه في الهجرة سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية وعادوا محملين باليورو ليبنوا ويشيدوا، وقد استخدم أسلوب التحليل التمييزي للمقارنة بين مجموعتي الشباب الذين هاجروا بطريقة غير شرعية والشباب غير المهاجرين بالنسبة لمتغيرات التمييز: العمر، وعدد أفراد الأسرة، والمستوي التعليمي، والارتباط الاجتماعي، والمستوي الطموحي، والانتماء للمجتمع المحلي، والمشاركة الأهلية، والشعور بالعدالة الاجتماعية، والمعوقات والضغوط الحياتية، والانفتاح الثقافي علي العالم. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تباين جوهري بين المهاجرين وغير المهاجرين بالنسبة لمتغير الانتماء للمجتمع المحلي، فهو يعتبر أهم متغيرات التمييز المستقلة إسهاماً في تفسير متغير الهجرة، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فالفروق غير جوهرية إحصائياً وإن كان الشباب المهاجرون أقل في المستوي التعليمي والمستوي الطموحي ودرجة الارتباط الاجتماعي ودرجة المشاركة الأهلية ودرجة الشعور بالعدالة الاجتماعية ودرجة الانفتاح الثقافي علي العالم من غير المهاجرين. وقد فسرت متغيرات التمييز حوالي 34% من التمييز بين مجموعتي المهاجرين وغير المهاجرين حيث أن قيمة Wilks' λ Lambda بلغت 0,661، كما بينت النتائج أن نسبة التصنيف الصحيح للمهاجرين وغير المهاجرين قد بلغت حوالي 88% وفقاً لمتغييرات التمييز المستخدمة.

مقدمـــــة:

على الرغم من أن ظاهرة الهجرة ظاهرة قديمة وبفضلها تكونت الحضارات ونشأت المجتمعات، إلا أنها في العقود الأخيرة ومع الزيادة المطردة في عدد السكان وتردي الظروف الاقتصادية، وثورة الإتصالات والمواصلات التى ساهمت في تسهيل حركة إنتقال الأفراد بين الدول، لكل ذلك بات الحالمون بفرصة عمل ممتازة يتطلعون إلى الإنتقال إلى أرض جديدة حيث إمكانية أن يتحقق الحلم، وبتضييق فرص قبول الهجرة إلى الدول المرغوب فيها، لجأ الشباب الباحثون عن فرصة العمل إلى أساليب غير شرعية للنفاذ إلى

تلك الدول فظهرت "الهجرة غير الشرعية"، ويرصد الباحثون وجود علاقة بين الهجرة غيرالشرعية وجريمة الإتجار بالبشر تتمثل في العصابات التي تستغل ظروف راغبي الهجرة وطلب مبالغ من المال نظير نقلهم بشكل غير قانوني عبر الحدود.

وبصفة عامة يمكن اعتبار ظاهرة الهجرة غيرالشرعية إحدى نتائج أو انعكاسات جريمة الإتجار بالبشر حيث يتم الإتفاق مع الضحية على نقله بأسلوب سري وغير شرعي إلى حدود الدولة المطلوبة مقابل مبلغ من المال، وغالبا ما تكون عملية النقل غير مأمونة، ويلاحظ أن عملية التهريب (الهجرة غير الشرعية) تعد انتهاكاً لقوانين الهجرة في البلد المهاجر إليه من جانب الضحية وعصابة التهريب، أما الإتجار بالبشر فهو انتهاك لحقوق الإنسان الضحية من جانب المتورطين في هذه العمليات الإجرامية.

ويتعرض في السنوات الأخيرة نسبة كبيرة من الشباب للموت المحقق أثناء عمليات التهريب وهم يحاولون الوصول إلى الدول التي يعتقدون أن فرص العمل متاحة فيها حيث تتركهم شبكات التهريب في المياه أو الصحراء يصارعون الموت ويعانون من اليأس والإحباط.

والشاهد أن الأفق لا يبين ملامح لنهاية هذه الظاهرة التي تتداعى نواتجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية وذلك نتيجة لإستمرار اطراد عواملها واتساع الفجوة بين الغني والفقير، أو بين من يملك ومن لا يملك، مما يؤدي إلى تزايد ظاهرة النزوح البشري غير المشروع من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية سعياً لنيل فرص معيشية أفضل بعيداً عن ظروف اقتصادية قاسية أو نظم سياسية متدهورة.

المشكلة البحثية:

احتلت قضية هجرة الشباب غير الشرعية مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني، بل تعتبر من أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية، ففي الآونة الأخيرة شهدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تزايداً ملحوظاً في مصر، حيث ازداد ميل بعض الشباب وخاصة الشباب الريفي إلى الهجرة للخارج بطريقة غير شرعية أملاً في البحث عن فرصة عمل أفضل بأجر مناسب، وأملاً في وضع اجتماعي أفضل بغض النظر عن المخاطر التي قد يتعرضون لها أثناء هذه الرحلة والتي تصل إلى الموت أحياناً، وعلى الرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتى في مقدمة هذه الأسباب، ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد غالباً افتقاراً إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين وغيرها من العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية التي وقفت وراء هجرة العديد من الشباب المصري لدول أوروبا وخاصة إلي إيطاليا، أملاً في وضع اجتماعي أفضل.

وفى السنوات الأخيرة ومن خلال التقارير والإحصاءات، اتضح أن الهجرة أخذت منحى غير شرعي أمام تشديد إجراءات السفر والإقامة في الدول الأوروبية، فلجأ الشباب للزواج من أجنبيات مقابل مبالغ مالية كبيرة، وإن لم يتمكن من ذلك فلن يجد أمامه سوى المغامرة برحلة بحرية سرية مع أحد مهربي المهاجرين، يصعب التنبؤ بنتائجها بجانب العديد من الإشكاليات والتعقيدات سواء للبلدان المصدرة للعمالة أو المستقبلة للمهاجرين، وبالتالي

أصبحت الهجرة بأبعادها وإشكالياتها المختلفة قطاعاً علمياً مثل بقية القطاعات الأخرى لابد من التعامل معه على هذا الأساس كالصحة والتربية والتعليم والثقافة (إقلال، 2000م)، لأن ظاهرة الهجرة ستحدد بشكل أو بآخر مصير الكثير من المجتمعات العربية والدول النامية الأخرى التي ستعانى لاحقاً من هذا النزيف المستمر في الطاقة البشرية من جهة، والدول المضيفة المهددة بعديد المشاكل الاندماجية الثقافية والسياسية والدينية والعرقية الناجمة عن الهجرة على المدى البعيد من جهة أخرى (العمودي، 1994).

وعلى الرغم من أن الحديث عن إحصائيات الهجرة غير الشرعية لا يزال يمثل صعوبة كبيرة لكافة الأبحاث والدراسات التي تهتم بالظاهرة، نظراً للطبيعة غير الرسمية لهذه الظاهرة وتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين، إلا أنه لا يجب أن يضيع مع تلك الصعوبات رصد وتحليل دوافع وأبعاد تلك الظاهرة حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير الشرعية ما بين 10 - 15 % من إجمالي عدد المهاجرين في العالم والبالغ عددهم حسب تقديرات الأمم المتحدة حوالي 180 مليون مهاجر، بعد أن كان عددهم 155 مليون عام 2004، 50 مليون عام 1989، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 1.5 مليون فرد، وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلي دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو 155 مليون شخص (الفيل وأخرون، 2017، ص: 103).

وتوجد فروق فردية بين الشباب الريفي بالنسبة لعملية الهجرة غير الشرعية، فبعض هؤلاء الشباب يندفعون للهجرة غير الشرعية والبعض الأخر لا يرغب في ذلك لأسباب عديدة مجتمعية تولد تلك الفروق، ومن هنا فإن هذا البحث معني بمحاولة دراسة تلك الفروق الفردية والعوامل المؤثرة فيها للوقوف عليها ومعرفتها ومحاولة الحد منها في المستقبل بمحاولة القضاء علي تلك الظاهرة.

وقد تأزمت الأمور في الآونة الأخيرة حيث أنه في عام 2016 تعرضت مصر لحادثة جديدة من حوادث الهجرة غير الشرعية قبالة سواحل مدينة رشيد بمحافظة البحيرة وغرق أحد مراكب الهجرة غير الشرعية وتدعى "موكب الرسول 1" بمنطقة شمال شرق بوغاز رشيد على بعد 12كم تقريباً من البوغاز وسواحل كفر الشيخ، حيث أقلعت من قرية مسطروه الواقعة بين مركزى بلطيم ومطوبس بكفر الشيخ، كان على متنها نحو 400 من المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات متنوعه من السودان وأريتريا والصومال ومصر، ونجحت قوات خفر السواحل وحرس الحدود بالإشتراك مع الأهالى فى انقاذ 164، منهم 117مصرى و43 من جنسيات مختلفة و4 من طاقم المركب، وتم انتشال 155 جثة. (http://www.elfagr.org/2284539).

وتستهدف الدراسة الحالية تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إحدي قري مركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة وذلك من خلال استخدام أسلوب التحليل التمييزي للمقارنة بين مجموعتي الشباب الذين هاجروا بطريقة غير شرعية والشباب غير المهاجرين وذلك بالنسبة لبعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية.

الإطار النظري والمرجعي:

تتعدد تعاريف الهجرة وهذا لتعدد جوانبها واختلاف أهدافها وأغراضها، فمن حيث الإعتماد على المعيار الجغرافي فإن الموسوعة الحرة ويكيبيديا Wikipedia تعرفها بأنها

"أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك بنية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، أطول من كونها زيارة أو سفر"، أما الموسوعة السياسية فلقد عرفتها على أنها "كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة".

وحسب الأستاذ تريبالا M.Tribalat "فإن للهجرة مفهومان أحدهما عام يعني الحركة أو الفعل الآني في الإنتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم". (سمير، مقال منشور علي الإنترنت بتاريخ 2013).

ومن بين التعاريف التي تعتمد على معيار دوافع الهجرة فإن المعجم القانوني يعرفها بأنها "العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل". وتعني الهجرة بصفة عامة "الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وقد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة أو من قارة إلى قارة فتسمى هجرة دولية". (سمير، مقال منشور علي الإنترنت بتاريخ 2013).

كما تعرف الهجرة على أنها "انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول"، وتنقسم الهجرة إلى نوعين:

- **الهجرة الداخلية:** وهي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة، وهذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات أو أذونات مسبقة للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.
- **أما الهجرة الدولية (الهجرة الخارجية):** فهي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة. (فايزة بركان 2012، نقلاً عن محمد علي 1985).

أما تقرير التنمية البشرية لسنة 2009 بعنوان "التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية"، فيعرف الهجرة الدولية على "أنها تشير إلى التحرك البشري عبر الحدود الدولية والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتادة". ويشير التقرير إلى أن المهاجر هو "الفرد الذي غير محل إقامته المعتاد إما بالعبور لأحد الحدود الدولية، أو بالتحرك إلى منطقة أو مقاطعة أو بلدية أخرى داخل البلد المنشأ الذي ينتمي إليه". ولقد أشار التقرير كذلك إلى المهاجر النازح والمهاجر الوافد، فالمهاجر النازح ينظر إليه باعتباره مهاجراً من منظور البلد المنشأ، أما المهاجر الوافد فينظر إليه بوصفه مهاجراً في بلد المقصد. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتقرير التنمية البشرية،2009).

كما يعرف الكاتب P. George المهاجر بأنه "الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها"، والعامل الأجنبي – عنده - هو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر من أجل العمل، واللاجئ هو الشخص الذي يضطر إلى مغادرة بلده بسبب خوفه على حياته إن بقي في بلده الأصلي. (سمير، مقال منشور علي الإنترنت بتاريخ 2013).

أما الهجرة من منظور **المعيار القانوني** تعني أن المهاجر هو الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها. (سمير، مقال منشور علي الإنترنت بتاريخ 2013)، وهذا التعريف يجمع بين مفهوم المهاجر والأجنبي في حين أنهما

مختلفان فمفهوم الأجنبي هو ذو أساس قانوني ضيق يعتمد على معيار الجنسية في حين أن مفهوم المهاجر أوسع، فالأجنبي هو الشخص الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يقيم بها، واعتماداً على معيار الجنسية فإن المهاجر الذي له جنسية دولة الإقامة لا يكون أجنبياً ولكن يبقى مهاجراً، وهكذا فإنه ليس كل مهاجر أجنبي إذا تحصل على جنسية دولة الإقامة، كما أنه ليس كل أجنبي مهاجراً كما هو الحال بالنسبة للسائح مثلاً أو المسافر في مهمة عمل. (غالية، 2005).

ويشير Stéphane de Tapia في كتابه "Système migratoire Euro méditerranéen" بأن الهجرة الدولية كباقي الهجرات الداخلية فهي "فعل اقتصادي بقدر ما هو اجتماعي فالفرد يهاجر من أجل العيش اللائق وخلق شركة، بناء مسكن، وتوفير مستقبل آمن لعائلته، وبإختصار الهجرة من أجل تحقيق الرفاهية والأمان والعيش بكرامة".(ختو فايزة، 2011/2010).

ويمكن تعريف الهجرة عموماً بأنها: "عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة ".

وتعرف الهجرة في علم السكان (الديموجرافيا) بأنها "الإنتقال فردياً كان أم جماعياً من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أم اقتصادياً أم دينياً أم سياسياً"، أما في علم الإجتماع فتدل علي تبدل الحالة الإجتماعية كتغير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية أو غيرها.(الفيل وأخرون،2017، ص:102)، وهي تصنف حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

فالهجرة الشرعية تعرف بأنها "الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة". وتحدث الهجرة الشرعية بين البلدان التي لا تضع قيوداً أو قوانين تمنع الهجرة، ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول، كما تحدث في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقاً لأنظمتها وإجراءاتها وحاجتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين. (عثمان وأخرون، 2008).

فإذا كانت الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات خاصة تتعلق أساساً بالاندماج وتمتع المهاجرين بكافة الحقوق وفقاً للقوانين المحلية والدولية، فإن الظاهرة الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالهجرة غير الشرعية أو السرية، فالهجرة تتعدد دلالاتها بين الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني "انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً".

إذاً فالهجرة غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية، وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل. (عثمان وأخرون، 2008)، وهناك تعريف خاص بالمهاجرين غير الشرعيين وهم "المهاجرون الذين لا يلتزمون بالإلتزامات والشروط الموضوعة من قبل الدولة المتواجدين بها والخاصة بدخول وإقامة الأجانب.(سمير، مقال منشور علي الإنترنت بتاريخ 2013). كما أن المكتب الدولي للعمل "BIT"يعرف المهاجر غير الشرعي بأنة "كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه

دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجراً غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية. (رشيد، 2012/2011).

عموماً يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظراً لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة وتعتبرها المفوضية الأوروبية بأنها ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات دول ثلاث يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.

ويعد تحديد حجم الهجرة غير الشرعية من الأمور شديدة التعقيد نظراً لطبيعتها، ولكون وضع المهاجر السري يشتمل علي أصناف مختلفة من المهاجرين فمنهم:

1- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.

2- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطرق قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية كبعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة.

3- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

4- الأشخاص الذين يشغلون منصباً دون المنصوص عليه في عقد العمل.

وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والتي تعتبر من أكثر البلدان تأثراً بها، أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج العربي ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة، وفي إفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وإفريقيا الجنوبية ونيجيريا، فهذه الظاهرة اكتسبت أهمية بالغة في حوض البحر المتوسط نظراً لإهتمام وسائل الإعلام بها، وأصبحت تشكل رهاناً أساسياً في العلاقات بين الضفتين. (الفيل وأخرون،2017، ص:104).

وبإستعراض الدراسات السابقة وجد أن هناك عدد من الدراسات التي أوضحت طبيعة هذه الظاهرة ومنها:

1- دراسة حسانين (2017) بعنوان "العوامل المؤثرة في هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، دراسة في الجغرافيا البشرية".

تستهدف هذه الدراسة التعرف علي العوامل المؤثرة في هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا من خلال تحليل هذه العوامل على المستويات: العالمي والإقليمي والمحلي ثم على مستوى الفرد.

وقد توصلت الدراسة إلي أن ثمة تساوياً - إلى حد ما- بين قوى الطرد والجذب السكاني في التأثير على هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، وأن ثمة تأثيراً آخر

للعوامل الشخصية. وبصفة عامة، تأثرت الظاهرة بالعديد من العوامل كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموجرافية والشخصية التي تباينت في درجة تأثيرها. فتلعب العوامل الاقتصادية (العوامل المرتبطة بتطور الاقتصاد العالمي، وتراجع حالة الاقتصاد المصري، وتراجع المستوى الاقتصادي للمواطن) والعوامل الاجتماعية الدور الأكبر في هذه الظاهرة، وتعد ندرة فرص العمل وانخفاض الأجور وغلاء المعيشة والرغبة في تحسين الدخل في مناطق الأصل مقارنة بوفرة فرص العمل وارتفاع الأجور في أوروبا أهم العوامل الاقتصادية تأثيراً في قرار الشاب بالهجرة، وتعد علاقات الصداقة والقرابة أهم العوامل الاجتماعية. وكشفت الدراسة - كذلك - أن ارتفاع معدل بطالة أصحاب المؤهلات المتوسطة والجامعية يعد أحد أهم أسباب ارتفاع معدل هجرتهم، وأن العوامل الشخصية (سمات المهاجر الاجتماعية والشخصية وخبرته بالهجرة) تدعم قرار الشاب بالهجرة غير الشرعية خاصة في المناطق الساحلية.

2- دراسة هيكل (2016) بعنوان "اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير الشرعية بإحدى قري محافظة الجيزة".

تهدف هذه الدراسة إلي قياس مستوى اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة بمنطقة البحث، وتحديد مستوى معرفة الشباب الريفي بمفهوم ومخاطر الهجرة غير المشروعة وكذلك تحديد طبيعة العلاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وبعض المتغيرات الديموجرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، بالإضافة إلى التعرف على عوامل الطرد المتسببة في اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة، وتحديد دول المقصد للراغبين في الهجرة.

وتتضح أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن 35% من العينة اتجاههم سلبي نحو الهجرة غير المشروعة، ونفس النسبة من العينة تقريباً اتجاههم محايد، في حين أن 30.5% منهم ذو اتجاه ايجابي نحو الهجرة غير المشروعة، كما توصلت الدراسة 75% من إجمالي حجم العينة يعرفون مفهوم الهجرة غير المشروعة بدرجة (متوسطة ومرتفعة)، وأن 76% من إجمالي حجم العينة لديهم معرفة بمخاطر الهجرة غير المشروعة بدرجة (متوسطة ومرتفعة)، كما وجدت علاقة ارتباطية موجبة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وبين كل من: إجمالي الإنفاق الشهري، ودرجة التعرض لوسائل التواصل الجماهيري، كما اتضح وجود علاقة ارتباطية سالبة مع متغيري إجمالي الدخل الشهري، ودرجة معرفة الشباب الريفي بمخاطر الهجرة غير المشروعة، في حين وجدت علاقة معنوية بين مستوي اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة ومتغير نوع الأسرة، كما يتضح أيضاً أن عوامل الطرد المتسببة في الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة تمثلت في كل من: انتشار البطالة، ارتفاع القيمة الإيجارية للفدان، وانخفاض مستوى الأجور، حيث احتلت المركز الأول، والثاني، والثالث وبلغت نسبة كل منهم نحو (91.5%، 62%، 59.5%) علي التوالي، كما احتلت الدول (إيطاليا, قبرص، ومالطا) المركز الأول، ,الثاني، والثالث كأهم دول المقصد التي يرغب الشباب الريفي في الهجرة إليها، وبلغت نسبة كل منهم نحو (62.3%، 53%، 41.5%) علي التوالي.

3- دراسة مروة محمد (2016) بعنوان "الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية: دراسة ميدانية لقريتين مصريتين بمحافظة الفيوم".

تهدف هذه الدراسة إلي رصد دور الدوافع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إقبال الشباب المصري علي الهجرة وترك وطنه، بالإضافة إلي دور الفقر والبطالة وغلاء الأسعار والنمو السكاني وتراجع القيم في المجتمع في زيادة إقبال الشباب علي المخاطرة بهجرة غير شرعية.

وقد خلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج المهمة كما يلي:

- حاز الذكور النصيب الأكبر من الهجرة وذلك نظراً لطبيعة المجتمع المصري وتقاليده التي تلزم الرجل بالعمل وتوفير العيش، في حين تقبع المرأة بالمنزل ولا يمكنها السفر للخارج وحدها إلا في أضيق الحدود.
- معظم المهاجرين من الشباب ما بين 18- 38 عاماً، فالشباب بمختلف مراحلهم العمرية هم من يقبلون علي الهجرة الشرعية وغير الشرعية، لما لديهم من طاقة وسعي نحو الأفضل.
- أغلب المهاجرين من المتزوجين بنسبة 61.9%.
- معظم المهاجرين من ذوي التعليم المتوسط "مؤهل متوسط" بنسبة كبيرة 75.4%، يليه المؤهل الجامعي بنسبة 14.4%.
- أثبتت الدراسة أن هناك أسباب دافعة للهجرة، كما أن هناك عوامل مؤثرة علي حركة الهجرة، حيث تأتي العوامل الاقتصادية علي رأس أسباب التفكير في الهجرة للخارج، بحيث يصبح حلم الهجرة لدي أفراد العينة ضرورة حياتية لإشباع الاحتياجات الأساسية وتحقيق مستوي معيشي جيد.
- تؤثر الضغوط السكانية بشدة علي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ففي ظل ضعف النمو الاقتصادي وعجزة عن استيعاب وتوظيف الطاقة الشبابية التي تدخل سوق العمل سنوياً، يلجأ الأفراد للهجرة والبحث عن بلد أخر.
- حدث تغير كبير في قيم القرية وخاصة بعد هجرة أفرادها، حيث يجمع معظم أفراد العينة بنسبة 97.5% علي أن هناك تغير في قيم القرية مثل عدم الإعتماد علي العمل اليدوي وزيادة الإستهلاك الترفي وارتفاع القيم الفردية لدي أفراد القرية.
- أثبتت الدراسة زيادة الإستهلاك بشكل كبير بعد عمليات الهجرة وذلك وفق أراء 89% من أفراد العينة مما دفع البعض للهجرة لتحقيق ما حققه الآخرون.
- ارتفاع معدلات البطالة هو أحد أسباب الهجرة للخارج، حيث يجمع 90.7% من أفراد العينة علي أن البطالة وعدم وجود فرص عمل هو سبب رئيسي للهجرة.
- شهدت قريتا الدراسة موجات كبيرة من هجرة أبنائها للخارج، ومن أسبابها وجود أقارب ومعارف هناك وجاء ذلك بنسبة 80.5% حيث يساند الأفراد بعضهم البعض، وذلك من خلال العلاقات الأسرية أو العائلية.
- يُعد الفقر عاملاً من عوامل الهجرة للخارج ولكن رغم موجات الهجرة من قريتي الدراسة فإن معدلات الفقر لم تنخفض نتيجة لعدم استغلال الأموال في مشروعات لتنمية القرية، ولكنها تنفق لإشباع الاحتياجات الفردية والإستهلاك الترفي بدلاً من الإدخار.

4- دراسة رضوي عوض (2015) بعنوان "الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا الأسباب والآثار (دراسة علي بعض القرى بمحافظة الشرقية)".

استهدف هذه الدراسة تحديد الأسباب التي تدفع بالمواطنين للهجرة بشكل غير شرعي، بالإضافة إلي التعرف على المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين من أجل الوصول لإيطاليا كذلك داخل إيطاليا نفسها، كما استهدف الدراسة الوقوف علي

الآثار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية علي المهاجر نفسه وعلي الأسرة وعلي الزوجة من الناحية (المادية، البدنية، النفسية، الدينية).

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أن السبب الرئيسي في الهجرة غير الشرعية هو سبب مادي يتمثل في الفقر ووجود البطالة، بينما يرجع تفضيل المهاجرون غير الشرعيين الهجرة لإيطاليا لوجود شبكة من القرابة في ايطاليا تسهل لهم الصعوبات، بينما توصلت الدراسة إلي أن أهم المخاطر والصعوبات التي يواجهها المهاجر غير الشرعي أثناء رحلة الهجرة غير الشرعية هي التعرض للغرق والموت والحبس والسجن والترحيل، بينما وجد أن أهم الصعوبات والمخاطر التي يواجهها المهاجر غير الشرعي في إيطاليا تتمثل في الاختباء في أي مكان يمكن أن يمثل خطورة علي حياته، كذلك التعرض للحبس والسجن والهروب والترحيل إلي مصر، كما وجد أن أثر الهجرة علي المهاجر غير الشرعي نفسه من الناحية الثقافية والعلمية أنه اكتسب لغة وخبرات في التعامل مع الآخرين، بينما وجد أن منهم من تأثر سلباً حيث لم يستكمل دراسته في مصر من أجل الهجرة لإيطاليا، ومن الناحية المادية وجد أن المهاجر غير الشرعي الذي نجح في الوصول لإيطاليا حقق مكاسب مادية مهولة واشتري عقارات وأراضي وبناء بيت مستقل وأقام مشروع خاص به، بينما نجد أن المهاجر الذي تم ترحيلة لمصر قد خسر أموالاً وتحمل ديوناً، ومن الناحية الاجتماعية حدث له ولأسرته حراك اجتماعي وطبقي حيث أصبحت له مكانة اجتماعية في قريته، بينما نجد أنه أصبح غريباً في أسرته أو وسط زوجته وأولاده، كما حدث خلافات بينه وبين أسرته نتيجة استيلاء الأهل علي أمواله أو صرفها في غير محلها، وقد تأثر من الناحية الإنجابية بالسلب، ومن الناحية البدنية وجد أنه تمتع برعاية صحية جيدة داخل إيطاليا ولكن أثناء رحلة الوصول لإيطاليا تعرض لأمراض مزمنة نتيجة التعرض للغرق أو محاولة الهروب من السلطات الإيطالية، ومن الناحية الدينية غالباً لم يواظب علي الصلاة واكتسب سلوكيات مخالفة للدين مثل (الزنا، المخدرات، الخمر)، ومن الناحية النفسية نجد منهم من يشعرون بالضيق نتيجة بعد الأهل والأقارب، كما خلصت الدراسة أن من أهم نتائج الهجرة غير الشرعية من الناحية المادية أن الأسرة التي استطاع أبنائها النجاح في الوصول لإيطاليا قد أصبحت في مستوي مادي مرتفع جداً، بينما وجد أن الأسر التي لم ينجح أبناءها في استكمال الهجرة غير الشرعية والوصول لإيطاليا أثقلتهم الديون المتراكمة نتيجة محاولتهم لتهجيرهم إيطاليا بشكل غير شرعي، ومن الناحية الاجتماعية قد حدث حراك اجتماعي داخل الأسر وتحسن وضعهم الاجتماعي نتيجة لتحسن الوضع المادي.

الإجراءات البحثية:

أجريت هذه الدراسة في قرية الصواف التابعة للوحد المحلية بكوم شريك مركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة، وتتميز هذه القرية بإرتفاع عدد الشباب المهاجرين بطريقة غير شرعية للدول الأوروبية وخاصة إيطاليا، ويبلغ عدد سكان هذه القرية حوالي 7,656 ألف نسمة عام 2017، وكان عدد الذكور حوالي 3,813 ألف نسمة، وبلغ عدد الإناث حوالي 3,843 ألف نسمة، تم إختيار عينة عشوائية بسيطة من الشباب الريفي الذين يتراوح أعمارهم من (14-45 سنة) بواقع 40% من الشاملة وباستخدام معادلة Yamane (سلامة، 2017، نقلاً عن Yamane 1967) فبلغ حجم العينة 196 مبحوثاً، وتم جمع البيانات خلال شهر مايو ويونيو ويوليو 2017 بالمقابلة الشخصية باستخدام استمارة استبيان، والتي تم اختبارها

مسبقاً في قرية أخري غير منطقة البحث وإجراء التعديلات اللازمة، وقد تم قياس المتغيرات البحثية موضع الدراسة من أسئلة استمارة الاستبيان كالآتي:

1- العمر: وتم قياسه بعدد سنوات عمر المبحوث لأقرب سنة.

2- عدد أفراد الأسرة: وتم قياس هذا المتغير كرقم مطلق يعبر عن عدد الأفراد الذين يعولهم المبحوث في موطنه الأصلي بالإضافة إليه نفسه.

3- المستوى التعليمي: تم قياسه من خلال إعطاء كل من المستويات التعليمية: أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائية، إعدادية، ثانوي أو دبلوم، فوق متوسط، مؤهل عالي، ماجستير أو دكتوراه درجات 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8 علي الترتيب.

4- الارتباط الاجتماعي: تم قياس هذا المتغير من خلال 5 عبارات منهم عبارتين سلبيتين، وثلاثة عبارات إيجابية هي كالآتي: أنت دايماً تحب تقعد لوحدك بعيد عن الناس، الناس في بلدكم كل واحد ما بيهموش إلا نفسه، أنت هنا في البلد لكم تفكير وعادات واحدة، أنت من الناس اللي أصدقائهم وحبايبهم كتير هنا في البلد، أسعد أوقاتك بتقضيها مع حبايبك وجيرانك في البلد. وتم إعطاء الإجابات موافق، موافق لحد ما، غير موافق درجات 3، 2، 1 علي الترتيب في حالة العبارات الإيجابية، ودرجات 1، 2، 3 علي الترتيب في حالة العبارات السلبية.

5- المستوي الطموحي: قيس هذا المتغير من خلال رأي المبحوث في 10 عبارات منهم خمسة عبارات سلبية، وخمسة عبارات إيجابية هي كالآتي: لو جاءت لك فرصة تاخد قرض تعمل بيه مشروع هتاخده، هل ناوي تعلم ولادك تعليم عالي في الجامعة، هل ترغب في بذل المزيد من الجهد لزيادة دخلك، أنت تحب الاستقرار في ظروف الحياة خوفاً من المجهول، تعتقد أن مستقبل المرء محدد لا يتغير مهما بذل من جهد، كثيراً ما يدفعك الإحباط إلي التفكير في الهجرة ولو بطريقة غير شرعية، أنت تعمل لمستقبلك وفق خطة رسمتها لنفسك، هل تعتبر نفسك قنوعاً وترضي بالقليل دائماً، كثيراً ما يدفعك الفشل إلي اليأس وترك العمل، هل توافق علي القول السائد "دع الأمور تجري كما هي". وتم إعطاء الإجابات موافق، موافق لحد ما، غير موافق درجات 3، 2، 1 علي الترتيب في حالة العبارات الإيجابية، ودرجات 1، 2، 3 علي الترتيب في حالة العبارات السلبية.

6- الانتماء للمجتمع المحلي: وتم قياس هذا المتغير عن طريق 5 عبارات اتجاهية منهم عبارتين سلبيتين، وأربعة عبارات إيجابية هي كالآتي: الواحد لو لقي فرصة يسيب البلد كان سابها، بلدنا إن شاء الله حتطور وحيكون ليها مستقبل حلو، بلدنا طول ما فيها واسطة ومحسوبية مش حتطور أبداً، البلد دي الحياة فيها أمن وسلام، أغلب الناس المتعلمة بتفضل تسيب البلد وتروح البندر. وتم إعطاء الإجابات موافق، موافق لحد ما، غير موافق درجات 3، 2، 1 علي الترتيب في حالة العبارات الإيجابية، ودرجات 1، 2، 3 علي الترتيب في حالة العبارات السلبية.

7- المشاركة الأهلية: وتم قياس هذا المتغير من خلال 8 عبارات اتجاهية منهم عبارتين سلبيتين، وستة عبارات إيجابية هي كالآتي: أنت والشباب بتشتغل بهمة علشان تخدم البلد، نادراً لما تلاقي حد في البلد دي بيهتم بنظافتها وجمالها، نادراً لما تشارك مع الناس هنا في عمل ينفع البلد، سبق لك التطوع في الجمعيات الأهلية لخدمة أهل بلدك، في الفترة الأخيرة أنت شاركت في حل مشكلة الصرف الصحي في القرية، أنت دايماً بتشارك في حل الخلاف بين العائلات، أنت دايماً بتحب تساعد اليتامي والأرامل، أنت تشجع العمل التطوعي والخدمة

العامة لخدمة المجتمع المحلي. وتم إعطاء الإجابات موافق، موافق لحد ما، غير موافق درجات 3، 2، 1 علي الترتيب في حالة العبارات الإيجابية، ودرجات 1، 2، 3 علي الترتيب في حالة العبارات السلبية.

8- الشعور بالعدالة الاجتماعية: وتم قياس هذا المتغير من خلال رأي المبحوث في 7 عبارات اتجاهية منهم أربعة عبارات سلبية، وثلاثة عبارات إيجابية، هي كالآتي: أغلب خدمات الحكومة بتروح للناس الأغنياء وبس، قرايب الموظفين هم المستفيدين، المصالح الحكومية بتعاملكو بعدالة والحق المستحق، الأهالي بياخدو حقهم بدون واسطة، اللي يدفع أكتر ياخد أكتر، أحيانا بنلجأ للواسطة علشان ناخد حقنا، المصالح الحكومية هنا بتحل مشكلاتكم وبدون تعب. وتم إعطاء الإجابات موافق، موافق لحد ما، غير موافق درجات 3، 2، 1 علي الترتيب في حالة العبارات الإيجابية، ودرجات 1، 2، 3 علي الترتيب في حالة العبارات السلبية.

9- المعوقات والضغوط الحياتية: وتم قياس هذا المتغير من خلال 5 بنود فرعية وهي: الأمور النهادرة في الحياة بتاخد مجراها والواحد ميقدرش يعمل لها أي حاجة، الواحد النهادرة لما يحب يعمل حاجة يلاقي مشاكل كتيرة، أحياناً تشعر أنك ماشي في الحياة غصب عنك، لما تحب تعمل أي حاجة مهمة في حياتك تلاقي نفسك قليل الحيلة، الواحد حاسس إنه محبط وملهوش نفس يعمل حاجة. بإعطاء الإجابات موافق، موافق لحد ما، غير موافق درجات 3، 2، 1 علي الترتيب.

10- **الانفتاح الثقافي علي العالم:** وتم قياس هذا المتغير من خلال 8 بنود فرعية وهي كالآتي: هل لديك حساب علي الفيسبوك وتستخدمة بشكل يومي، هل تدخل علي الإنترنت وتطلع علي ما هو جديد، هل أنت علي اتصال بناس خارج الوطن، هل أنت علي اتصال بشباب من البلد هاجروا إلي أوروبا، هل تشاهد القنوات الفضائية لمتابعة أخبار الدول المختلفة، هل تفضل مشاهدة البرامج الإخبارية، هل تفضل مشاهدة البرامج الثقافية، هل تحب الإطلاع علي الصحف والمجلات، بإعطاء الإجابات كثيراً، أحياناً، نادراً درجات 3، 2، 1 علي الترتيب. وبذلك تضمنت العينة البحثية مجموعتين من الشباب هما المهاجرين وغير المهاجرين. وقد تم تحليل بيانات هذا البحث إحصائياً من خلال برنامج SPSS وبإستخدام أسلوب التحليل التمييزي Discriminant Analysis.

النتائــج:

تم استخدام التحليل التمييزي في هذه الدراسة لوصف واختبار العلاقة بين المتغير الإسمي وهو الهجرة وبين مجموعة المتغيرات المستقلة الفترية وهي متغيرات العمر، وعدد أفراد الأسرة، والمستوي التعليمي، والارتباط الاجتماعي، والمستوي الطموحي، والانتماء للمجتمع المحلي، والمشاركة الأهلية، والشعور بالعدالة الاجتماعية، والمعوقات والضغوط الحياتية، والانفتاح الثقافي علي العالم، وهي المتغيرات التي يفترض أن تقوم بالتمييز بين مجموعتي المتغير التابع أي بين الشباب الذين هاجروا بطريقة غير شرعية والشباب غير المهاجرين، ولذا تسمي متغيرات التمييز Discriminating Variables.

وبتصنيف العينة البحثية إلي مجموعتي المتغير التابع يتبين أن عدد الشباب المهاجرين بطريقة غير شرعية بلغ 38 شاباً بنسبة 19.39%، كما أن عدد الشباب غير المهاجرين قد بلغ 158 شاباً بنسبة 80.61%، ويبين جدول (1) وجود اختلاف واضح بين

كل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري. وذلك بين مجموعتي المهاجرين وغير المهاجرين بالنسبة لكل متغير من المتغيرات المستقلة.

وللتأكد من معنوية الفروق بين هذه المتوسطات فإن حساب معامل 'Wilks Lambda من التحليل التمييزي ومستوي معنوية قيم F (جدول 2) يؤكد وجود فروق جوهرية بين متوسطات المهاجرين وغير المهاجرين وذلك بالنسبة لمتغير الانتماء للمجتمع المحلي، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فالفروق غير جوهرية إحصائياً وإن كان الشباب المهاجرون أقل في المستوي التعليمي ودرجة الارتباط الاجتماعي ودرجة المستوي الطموحي، ودرجة المشاركة الأهلية ودرجة الشعور بالعدالة الاجتماعية ودرجة الانفتاح الثقافي علي العالم من غير المهاجرين.

جدول (1): المتوسطات والانحراف المعياري لمتغيرات التمييز لكل من المهاجرين وغير المهاجرين

المتغيرات	المتوسطات			الانحراف المعياري		
	المهاجرون	غير المهاجرين	كل العينة	المهاجرون	غير المهاجرين	كل العينة
العمر	28.71	27.94	28.09	6.44	7.19	7.04
عدد أفراد الأسرة	5.92	5.18	5.33	2.32	1.91	2.01
المستوي التعليمي	4.95	5.03	5.02	1.80	1.55	1.59
الارتباط الاجتماعي	11.08	11.91	11.74	2.65	2.18	2.30
المستوي الطموحي	20.95	21.76	21.60	2.35	2.73	2.67
الانتماء للمجتمع المحلي	7.95	10.88	10.31	1.49	1.91	2.17
المشاركة الأهلية	16.71	17.27	17.16	3.78	3.52	3.57
الشعور بالعدالة الاجتماعية	8.29	9.78	9.49	1.59	2.29	2.25
المعوقات والضغوط الحياتية	12.66	11.57	11.78	2.07	2.46	2.43
الانفتاح الثقافي علي العالم	15.32	17.59	17.15	4.20	3.86	4.02

وباستعراض قيم معامل التمييز المعياري Standard Canonical Discriminant Function Coefficient بهدف تحديد الإسهام النسبي من دالة التمييز أي الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات المستقلة المعنوية في تفسير متغير الهجرة والتمييز بين المهاجرين وغير المهاجرين، يتبين من (جدول2) أن أهم هذه المتغيرات هو الانتماء للمجتمع المحلي، كما تؤكد قيم معامل الارتباط بين متغيرات التمييز المستقلة وبين دالة التمييز (جدول2) نفس النتيجة السابقة لمتغير الانتماء للمجتمع المحلي حيث بلغت حوالي 0.886 وهو الأعلي ارتباطاً مع دالة التمييز.

وللتعرف علي مؤشرات دالة التمييز (جدول3) والتي تساعد علي التنبؤ بأثر مجموعة المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع وهو متغير الهجرة في هذه الدراسة يتبين أن قيمة (Wilks' λ Lambda) للتمييز بين المهاجرين وغير المهاجرين قد بلغت 0.661 وهي قيمة تدل علي جوهرية فروق المتغيرات المستقلة المستخدمة للتمييز بين المهاجرين وغير المهاجرين، حيث أنه كلما اقتربت قيمتها من الواحد الصحيح كلما دل علي تقارب متوسطات مجموعتي المتغير التابع أي بين المهاجرين وغير المهاجرين، بينما كلما اقتربت قيمتها من الصفر كلما دل علي الاختلاف التام بين متوسطات المجموعتين. كما تؤكد قيمة مربع كاي ومستوي المعنوية جوهرية معامل λ. وتبين أيضاً من جدول (3) أن قيمة Eta^2 وهي التي

تساوي حاصل ضرب Eigenvalue × Wilks' Lambda وهي في نفس الوقت 1= λ + Eta^2 قد بلغت 0.339وهي نفس قيمة مربع معامل الارتباط بين المجموعات ودالة التمييز الذي بلغ 0.583(جدول 3). فدلالة قيمة Eta^2 تماثل R^2 وكذلك قيمة λ تماثل R^2 -1 في تحليل الانحدار المتعدد (سلامة، 2017، نقلاً عن Norusis 1990 (Kleccka 1980 ولذلك فإن المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة قد نجحت في تفسير نسبة حوالي 34% من التمييز بين المهاجرين وغير المهاجرين، بينما تمثل قيمة λ والتي تساوي حوالي 66% التمييز المتبقي والذي يعزي تفسيره إلي متغيرات أخري غير المتغيرات المستخدمة، مما يبين أهمية المتغيرات المستقلة بهذه الدراسة في تفسير التباين بين الشباب المهاجرين وغير المهاجرين.

جدول (2): معامل Wilks' Lambda ومستوي المعنوية ومعامل التمييز المعياري (SCDFC) ومعامل الارتباط بين متغيرات التمييز ودالة التمييز

المتغيرات	Lambda	F	مستوي المعنوية	SCDFC	معامل الارتباط
العمر	0.998	0.363	0.548	0.033-	0.060
عدد أفراد الأسرة	0.979	4.174	0.042	0.072-	0.205-
المستوي التعليمي	1	0.085	0.771	0.010	0.029
الارتباط الاجتماعي	0.980	4.022	0.046	0.197	0.201
المستوي الطموحي	0.986	2.851	0.093	0.290	0.169
الانتماء للمجتمع المحلي	0.712	78.302	0.000	0.691	0.886
المشاركة الأهلية	0.996	0.757	0.385	0.269-	0.087
الشعور بالعدالة الاجتماعية	0.930	14.499	0.000	0.026	0.381
المعوقات والضغوط الحياتية	0.968	6.333	0.013	0.059	0.252-
الانفتاح الثقافي علي العالم	0.950	10.310	0.002	0.220	0.322

جدول (3): مؤشرات دالة التمييز

Eigenvalue	نسبة التباين	النسبة المتجمعة	Canonical Correlation
0.514	100.0	100.0	0.583
Wilks' Lambda	Eta^2	مربع كاي	درجات الحرية
0.661	0.339	78.365	10

مستوي المعنوية = 0.000

$$r = \sqrt{\frac{Eigenvalues}{1+Eigenvalue}} = \sqrt{\frac{0.514}{1+0.514}} = 0.583$$

وأخيراً فإن نتائج التصنيف (جدول4) تبين إلي أي مدي يمكن أن تساعد نتائج التحليل التمييزي في التنبؤ بسلوك الشباب نحو الهجرة غير الشرعية، حيث يتضح أن 26 شاباً تنطبق عليهم خصائص المهاجرين بنسبة 68.4% وأن 12 شاباً بنسبة 31.6% لم تنطبق عليهم خصائص المهاجرين، بينما في مجموعة غير المهاجرين يتضح أن 147 شاباً بنسبة 93% إنطبقت عليهم خصائص غير المهاجرين، كما يوجد بين هذه المجموعة 11 شاباً فقط بنسبة 7% لم تنطبق عليهم خصائص غير المهاجرين. وإجمالاً فإن نسبة التصنيف المتوقع الصحيح تبلغ حوالي 88% وهي النسبة المئوية لمجموع الحالات الصحيحة البالغ عددها 173 حالة من إجمالي حالات العينة والبالغ عددها 196 حالة. وعلي ذلك فتصنيف الشباب بهذه الدراسة

وفقاً لمتغيرات التمييز المستخدمة يؤدي إلي توزيع صحيح بنسبة 88% لمجموعتي المهاجرين وغير المهاجرين، كما تبين قيمة tau أن الشباب الذين يتسمون بإرتفاع درجة الانتماء لمجتمعهم المحلي يحتمل عدم وجود الرغبة لديهم في الهجرة غير الشرعية من مجتمعهم بنسبة 77%.

وإجمالاً، تشير نتائج التحليل الإحصائي لبيانات هذه الدراسة إلي إنخفاض مستوي الهجرة غير الشرعية بصفة عامة (18%) بين شباب قرية الصواف موضع الدراسة، كما تبين أن أهم المتغيرات تأثيراً علي الهجرة غير الشرعية هو درجة الانتماء للمجتمع المحلي، وتتفق هذه النتيجة مع كثير من الدراسات السابقة في موضوع الهجرة غير الشرعية للشباب الريفي، كما أظهرت النتائج عدم جوهرية تأثير متغيرات العمر، وعدد أفراد الأسرة، والمستوي التعليمي، والارتباط الاجتماعي، والمستوي الطموحي، والمشاركة الأهلية، والشعور بالعدالة الاجتماعية، والمعوقات والضغوط الحياتية، والانفتاح الثقافي علي العالم. وتشير النتائج أيضاً إلي أن نسبة هذه المتغيرات المستقلة قد فسرت حوالي 34% من التمييز بين المهاجرين وغير المهاجرين، وهي نسبة وإن كانت ليست منخفضة إلا أنه يمكن تحسينها بتضمين متغيرات مستقلة أخري ذات صلة بالهجرة غير الشرعية أو بتطوير مقاييس المتغيرات المستخدمة وبما يؤدي إلي مزيد من التباين بين الأفراد.

جدول (4) نتائج التصنيف الفعلي والمتوقع للشباب المهاجرين وغير المهاجرين.

التصنيف الفعلي		التصنيف المتوقع	
المجموعة	العدد	المهاجرون	غير المهاجرين
المهاجرون	38	26 (68.4%)	12 (31.6%)
غير المهاجرين	158	11 (7%)	147 (93%)

$\text{tau} = \frac{n_c - \sum_{i=1}^{g} P_i n_i}{n_0 - \sum_{i=1}^{g} P_i n_i}$ n_c= مجموع الحالات الصحيحة, P_i= 0.5

n_0= إجمالي حالات العينة

$$= \frac{173-(0.5)(38)+(0.5)(158)}{196-(0.5)(38)+(0.5)(158)} = \frac{173-98}{196-98} = \frac{75}{98} = 0.765 \times 100 = 77\%$$

المراجـع:

1- إقلال، أحمد: **الدواعي التاريخية والاجتماعية للهجرة المغربية**، ندوة عقدتها لجنة القيم الروحية والفكرية التابعة لأكاديمية المملكة المغربية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2000.

2- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتقرير التنمية البشرية 2009، **التغلب على الحواجز :** قابلية التنقل البشري والتنمية.

3- العمودي، نور محمد أبو بكر: الهجرة الريفية الحضرية، دراسة في تكيف المهاجرين إلى مدينة جدة، دار المنتخب العربي ، بيروت، 1994.

4- الفيل، خالد توفيق محمد، أحمد إسماعيل أبوسالم (دكاترة): **مبادئ علمي الإجتماع والإجتماع الريفي**، كلية الزراعة، جامعة دمنهور، مطبعة البحيرة، ص:102-106، 2018/2017.

5- الموسوعة الحرة ويكيبيديا Wikipedia، الرابط الإلكتروني الآتي:
https://www.facebook.com/permalink.php?id = 274116579319368&story_fbid = 540012192729804.
6- بوابة الفجر، الرابط الإلكتروني الآتي: http://www.elfagr.org/2284539
7- حسانين، محمد أحمد علي: **العوامل المؤثرة في هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا**، دراسة في الجغرافيا البشرية، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، حولية 37، الكويت، 2017م.
8- ختو فايزة: **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011/2010.
9- رشيد، ساعد: **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012/2011.
10- رضوي محمود أحمد عوض: **الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا الأسباب والآثار (دراسة علي بعض القري بمحافظة الشرقية)**، قسم العلوم الإنسانية والبيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2015.
11- سلامة، فؤاد عبداللطيف (دكتور): **محاضرات في البحث الإجتماعي**، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، 2017.
12- سمير، عياد محمد (دكتور): **الهجرة في المجال الأورومتوسطي**- العوامل والسياسات، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، مقال منشور بتاريخ 2013علي الرابط الإلكتروني الآتي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9_%D8%BA%D9%8A%D8%B1_%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9.
13- عثمان، حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك: **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.
14- غالية بن زيوش: **الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.
15- فايزة بركان: **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
16- مروة سلامة إبراهيم محمد: **الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية: دراسة ميدانية لقريتين مصريتين بمحافظة الفيوم**، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2016.
17- هيكل، إيهاب عبدالخالق محمد: **اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير الشرعية بإحدي قري محافظة الجيزة**، قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2016.

A Discriminant Analysis of Illegal Migration among Rural Youth in a Village OF Behera Governorate

*Prof. Dr. Fouad Abdel Latif Salama **Dr. Khaled Tawfik El-Phil
** Dr. Ahmed Ismail Abu Salem **Ahmed Mahmoud Abdel Halim
**Department of Agricultural Extension and Rural Society, Faculty of Agriculture, Menoufia University
** Department of Economics and Agricultural Extension and Rural Development, Faculty of Agriculture - .Damanhur University

ABSTRACT:

The main objective of this study was to identify and analyze of phenomenon of illegal migration in a village of Behera governorate where there were a large number of young illegal migrants to European countries, In addition to the high tendency of young people who have not migrated to foreign migration either legally or illegally due to the lack of suitable jobs, and the urgent desire to improve the standard of living, alongside the simulation and tradition, Which was very influential in trying to risk the lives of young people and all what they have in return for their arrival to Europe or the paradise of God on his land as they imagine or hear about those who have experienced successful immigration either legally or illegally and returned loaded with euros to build and pay tribute. The discriminant analysis technique was used to compare the two groups of youth who had migrated illegally and non-immigrant youth considering the variables of discrimination: age, number of family members, educational level, social affiliation, level of ambition, community affiliation, local participation, social justice, constraints and pressures, and cultural cosmopliteness.

The results of the study indicated that there were significant difference between immigrants and non-immigrants regarding the variable of community affiliation. It was considered the most important variables of independent discrimination in contributing to the interpretation of the migration variable. For the other variables, the differences were not statistically significant, although the youth were lower in education, the degree of social participation, the degree of social justice and the degree of cultural cosmopliteness to the world of non-immigrants. The variables of discrimination explained about 34% of the discrimination between the two groups of immigrants and non-immigrants. The coefficient of Wilks' Lambda value was (0.661). Finally, the classification results revealed that 88% of the studied immigrants and non-immigrants were correctly classified as immigrants and non-immigrants according to the discriminating variables. The predicated of group membership calculated by tau was 77%.